

ملامح عامة عن سياسة الخصخصة بين الإيجابية والسلبية

دراسة تطبيقية دولة السودان للفترة من ١٩٩٨م - ٢٠٠٥م

د/ صلاح محمد إبراهيم

أستاذ مساعد ومنسق الاقتصاد والدراسات المصرفية - كلية النيل الأبيض للعلوم

والتكنولوجيا

مستخلص البحث :

هدف هذا البحث إلى التعرف علي سياسة الخصخصة وذلك في ظل إدراك العالم كافة والدول النامية خاصة للتحديات الجديدة التي خلقها هذا النظام الجديد كان لابد للدول من انتهاج استراتيجيات جديدة للتنمية والنمو الاقتصادي تتناسب مع هذه التطورات من خلال تطبيق تدابير شاملة لتقوية وتعبئة الموارد الإنتاجية كترشيد الإنفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق وتدعيم هيكل ميزانية السودان وتحسين القدرة علي اجتذاب التمويل الداخلي والخارجي ودعم الأطر المؤسسية للاستثمار وإصلاح السياسة الاقتصادية والنظم القانونية. والخصخصة تهتم بإعادة النظر في دور القطاع العام والعمل علي تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في ظل العولمة القائمة علي تحرير الاقتصاد والاعتماد علي حرية السوق .

ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن السودان قطع شوطاً كبيراً في تطبيق برامج سياسة الخصخصة بنسبة ٦٥٪ حيث تم خصخصة ١٤٨ شركة ومنشأة وتم توظيف ضعفي ما تم تسريحه من عمالة . بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية كما ونوعاً وإيقاف الدعم الذي تدفعه حكومة السودان إلي المؤسسات والمنشآت والشركات الخاسرة وتخفيض عجز الميزانية وتوسيع نشاط القطاع الخاص في كافة المؤسسات الإنتاجية .

كما توصل البحث إلى أهم التوصيات وهي توعية وإقناع المواطنين بأهمية سياسة الخصخصة وإتباع الإجراءات والطرق الصحيحة للخصخصة ومعالجة السلبيات التي تلازم التطبيق والممارسة .

Abstract :

This research aims at identifying privatization policy in the light of world awareness particularly in developing in countries which face new challenges created by new world systems. Nowadays , most countries purse new strategies for economic growth through implementing comprehensive measures to strength and mobilize the productive resources. Also they adopt liberalization of economy , market mechanism , strengthening the structure of budget , improving the ability to attract internal and external fund , encouraging investment and reforming legal system.

The most important results are :

Sudan strongly has adopted privatization policy concerning economical activities approximately ٪٦٥.. beside ١٤٨ companies have been privatized and production has been increased in quantity and quality.

Those who found chances to work are double the number of these who left the work.

The government stopped funding failure companies and reduced the deficit of the budget.

Expanding the activities of the private sector.

The important recommendations are :

Raising the awareness of the Sudan citizens concerning the privatization policy.

مقدمة :

سياسة الخصخصة من الظواهر الاقتصادية التي يتم انتهاجها عند تطبيق نظام الاقتصاد الحر وعدم تدخل الحكومات في ممارسة الأنشطة الاقتصادية . الخصخصة تعتبر مرحلة رئيسة من مراحل التحرير الاقتصادي. وسياسة الخصخصة في السودان ليست حديثة بل ترجع إلى العشرينيات من هذا القرن والتي تأرجحت بين الخصخصة والتأميم والمصادرة والبرامج الاسعافية الأخرى .

و حكومة السودان لا تحكم قبضتها علي المنشآت الإنتاجية بل تترك الأمر لتوسيع دائرة الإنتاج إلى القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام من المشاركة في العمليات الإنتاجية وتفعيل آليات العرض والطلب وتوازن السوق وتخفيض الإنفاق علي المؤسسات العامة للدولة ورفع العبء عن ميزانية الدولة التي كانت تدعم مؤسسات القطاع العام الخاسرة وترشيد الإنفاق علي القطاعات الاقتصادية العامة وتخفيض عجز الميزانية العامة والتخلص من القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص يحقق أرباح ويزيد الإنتاج ويساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلي الاستقرار والتنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية ومنح الفرصة للقطاع الخاص للتوسع في العمليات الإنتاجية .

مشكلة البحث : -

تكمن مشكلة البحث في تدهور مؤسسات القطاع العام وضعف إنتاجيتها وازدياد تكاليف الإنتاج نتيجة للترهل والتعقيد والبيروقراطية في اتخاذ القرارات كما أن المؤسسات والمنشآت التابعة للدولة شكلت عبء وإنفاق متزايد أرهق حكومة السودان وتسبب في عجز الميزانية العامة وأحدث عقبة والتزامات مالية كبيرة بلا جدوى ولا عائد .

أهمية البحث : -

تأتي أهمية البحث في اهتمام حكومة السودان بتطبيق سياسة الخصخصة وحصر المشروعات والمنشآت والمرافق العامة التي سوف تدرج في نظام الخصخصة ويكون ذلك علي ضوء بيانات دقيقة وواقعية للمنشآت العامة التي يراد خصخصتها وفق جدول ومراحل وأساليب معينة تتبعها الدولة للتخلص من المنشآت الخاسرة التي لا تعود بأرباح وإنتاج وفير يسهم في الدخل القومي والنمو الاقتصادي وتغذية الخزينة العامة .

أهداف البحث :

يهدف البحث للتعرف علي الآتي : -

مدى استفادة السودان من عائدات المؤسسات والهيئات والمرافق العامة التي يراد بيعها عن طريق وأسلوب الخصخصة .
أهمية الخصخصة ودورها في توسيع مظلة القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية

وزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

العرف علي دور الخصخصة في تشجيع وتحفيز القطاع الخاص وتوفير كافة المزايا والتسهيلات والميزات الممنوحة بغرض تنميته وتطويره لزيادة الكميات المعروضة من المنتجات وحفز الطلب عليه من أجل إحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي .
التعرف عل أهمية الخصخصة في تخفيض عجز الميزانيات العامة للدول النامية الداعمة للمنشآت والمرافق العامة وترشيد الإنفاق العام وعدم تحمل حكومة السودان لأعباء ومهام جسام تضعف الأداء المالي .

فروض البحث :

لماذا تلجأ الدول المتقدمة والدول النامية كالسودان لسياسة الخصخصة وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق ؟

هل تهتم حكومة السودان بجدولة المشروعات أو المؤسسات التي يراد تخصيصها بحيث تغذي الخزينة مرحلياً ؟

ما الدور الذي يمثله أو يقوم به القطاع الخاص عندما يتولي المسؤولية نيابة عن الدولة في الأنشطة الإنتاجية وحرصه علي الجودة وزيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد واستخدام الكفاءة ؟

أيهما أكثر نجاحاً القطاع العام أم القطاع الخاص فيما يتعلق بزيادة الإنتاج بأقل تكلفة وجودة عالية وتحقيق أرباح مجزية وجدية وعدم ترهل وبيروقراطية وتعقيد العمل ؟
ماذا تخدم سياسة الخصخصة في تنويع وزيادة الإنتاج وانعكاس ذلك علي السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة السودان في النشاط الإنتاجي ؟

أسباب اختيار موضوع البحث :-

لما للخصخصة من أهمية في الاقتصاد الحر ودورها في زيادة الإنتاج والقضاء علي المؤسسات الخاسرة التي أصبحت تشكل عبء مالي علي الدولة وتخلق عجزاً في الميزانية كان لابد من ضبط الصرف وتخفيض عجز الميزانية وزيادة الإنتاج والإنتاجية في مؤسسات وشركات القطاع العام في السودان .

طرق جمع بيانات البحث :-

يعتمد مصدر جمع بيانات البحث علي المصادر الثانوية والقرارات والمنشورات والدستور والقانون واللوائح .

حدود البحث :-

الحدود الموضوعية : تقع مسؤولية الخصخصة علي لجنة التصرف في المرافق العامة في الدولة

الحدود المكانية : دولة السودان كدولة نامية .

الحدود الزمانية : للفترة من ١٩٩٨م - ٢٠٠٥م .

منهجية البحث : -

ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي .

صعوبات البحث : -

عدم توافر المراجع والبحوث والدراسات بصورة كافية وذلك لحدثة تطبيق سياسة الخصخصة في السودان.

تبويب البحث :-

يشتمل البحث علي أربعة محاور كما يلي : -

المحور الأول : التاريخ والنشأة والمفاهيم الأساسية للخصخصة .

المحور الثاني : أهداف ودوافع وأساليب الخصخصة .

المحور الثالث : الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية للخصخصة .

المحور الرابع : الدراسة التطبيقية والتحليلية .

أ. النتائج

ب. التوصيات

ج. الخاتمة

المصادر والمراجع

المحور الاول

التاريخ والنشأة والمفاهيم الأساسية للخصخصة

فكرة الخصخصة ترجع إلى الفيلسوف ابن خلدون عندما تحدث في كتابه المقدمة عن أهمية إشراك القطاع الخاص لزيادة الإنتاج والتي تهدف إلى توسيع دائرة الإنتاج الخاص وقد كان ذلك منذ أكثر من ستمائة عام أي عام ١٢٧٧ م .

كذلك تحدث العالم الاقتصادي آدم سميث عن الخصخصة في كتابه الشهير (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ م حيث نادى إلى الاعتماد على قوى السوق والمبادرة الفردية وذلك من أجل التخصيصية وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي وبالفعل قد ظهر عبر التاريخ الاقتصادي عمليات التحويل إلى القطاع الخاص في مناطق متعددة ومتباعدة وأزمان متباينة بسبب عجز الملكية العامة في تحقيق الأهداف العامة المرسومة والمخطط لها . ولكن ظلت هذه النماذج في نطاق ضيق فعلي سبيل المثال في العصر الأموي أحياناً ما يتدخل القطاع الخاص بتنفيذ الأشغال العامة بدلاً من الحكومة المركزية وذلك لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية .

أما في العصر الحديث فإن الطفرة الأولى للخصخصة قد بدأت في عهد مارجريت تاتشر في بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٧٩م - ١٩٨٢م بحجمها الكبير وصداها الواسع المنتشر والصراع المؤثر مع طبقة العمال فيها والمعارضة العمالية لتاتشر إلا أنها بإرادة قوية استطاعت أن تمضي في سياسة تطبيق الخصخصة التي أنجزتها اقتصادياً وذلك في إطار توجيه فكري وفلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين والمجددين الداعين إلى اقتصاد السوق الحر واتساع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في التوسع والازدهار الاقتصادي وبذلك نجحت الحكومة البريطانية في إحداث ضمور في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية ونفقات التعليم العام وتخفيض الإنفاق وإيقافه نهائياً في الصرف على التعليم والصحة والجامعات والمستشفيات وتخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية حيث لا تعني المسؤولية الاجتماعية لرجال قطاع الأعمال القطاع الخاص المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات طوعية فحسب وإنما تتسع لتشمل مسؤولياتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم والعمل على فتح باب الرزق للشباب واستيعاب البطالة ويعد هذا من أعظم ما يمكن أن يقوموا به من عطاء فينبغي أن يكون للشركات دور تنموي أساسي وأن يصبح العطاء من أجل التنمية جزءاً لا يتجزأ من نشاطها (٤) .

وتمر الخصخصة بعدة مراحل أهمها ينحصر في مرحلة الإعداد ومرحلة التنفيذ والتطبيق للخصخصة ومرحلة الرقابة العملية للخصخصة (١) . والهدف من الخصخصة هو تبني أخلاق السوق القائمة علي الاعتراف الكامل بصيانة حقوق الملكية الخاصة حيث تترك للقطاع الخاص الحركة الكاملة لاستثمار الموارد المتاحة لديه وتحويل ملكية مؤسسات الدولة الي ملكية خاصة في شكل مساهمة عامة . واتبع السودان سياسة الخصخصة بالتصرف في المرافق العامة وهيئات القطاع العام علي النحو التالي : البيع - المشاركة - تحويل الملكية للولايات والمنظمات إعادة الهيكلة التشغيلية علي أسس تجارية - دمج بعض المؤسسات وإنشاء شركة مساهمة عامة في اطار القطاع العام . وقد صدر قانون التصرف في مرافق القطاع العام في عام ١٩٩٠م وبموجبه تم تشكيل لجنة عليا تختص باتخاذ قرارات التصرف في القطاع العام . رأّت اللجنة أن هنالك محورين تركز عليهما قرارات التصرف هما (٥) :-

١. فاعلية الأداء المالي .

٢. الأهمية الإستراتيجية .

مفهوم الخصخصة :-

تعتبر كلمة Privatization من الكلمات الحديثة التي ظهرت لأول مرة في قاموس ١٩٨٣م وهو مصطلح غربي ظهر في الأنشطة الاقتصادية في المعاجم الغربية بعد استخدامه من قبل الحكومة البريطانية ليحل محل مصطلح إلغاء التأميم . وعلي الرغم من حداثة هذا المصطلح لم يتم الاتفاق بين الاقتصاديين العرب عن مفهوم الخصخصة وتعدد مصطلحاتها فنجد المصطلحات الآتية التخاصية الاستخصاص والتخصيصية والتخاصية والتخصيص والتفويت والخصوصية والخصخصة والمخاصة والاهلية والخاصية والتخاصية. وفي هذه الدراسة إستخدم الباحث مصطلح الخصخصة .

الخصخصة تعني تحويل ملكية المنشأة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها الي القطاع الخاص بدلا من القطاع الحكومي العام (١) وقد عرف Paul Starh أن كلمة Privatization تعني تحويل إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام الي القطاع الخاص (١) .

الخصخصة أيضاً تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها .

وقد عرف البنك الدولي الخصخصة بأنها: ((سياسة ومرحلة من سياسات التحرير الاقتصادي تعمل علي تحويل المشروعات العامة الي مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو الادارة بإستخدام العديد من الاساليب المتاحة والملائمة)) تعريف بادوا شيبا نائب مدير البنك المركزي الايطالي.

((الخصخصة عبارة عن التعاقد أو بيع الخدمات أو المؤسسات التي تسيطر عليها أو تملكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص)) تعريف نيقولاس أورديتو باريتا – مدير البنك الدولي للنمو الاقتصادي .

والسودان لوقت طويل من تدهور الاقتصاد وضعف المردود الاقتصادي لبعض مؤسسات القطاع العام بل ان هذا التدهور أصبح صفة ملازمة لمعظم المؤسسات مما جعلها تشكل عبئاً علي الدولة بدلاً من أن يكون لها مردود اقتصادي تحقق بموجبه الفوائض للخزينة العامة ويعمل علي استيعاب وتوفير احتياجات العمالة بهذه المؤسسات .

الخصخصة هي سياسة اقتصادية يتطلبها تطبيق نظام الاقتصاد الحر وذلك عن طريق توسيع دائرة النشاط الانتاجي وعدم تدخل الدولة في مجال الانتاج وافساح المجال للقطاع الخاص ليتولي العمليات الانتاجية نيابة عن الدولة وذلك بتمليك القطاع الخاص كافة المشروعات والمؤسسات التي استنزفت الميزانية العامة بالانفاق غير المبرر والذي لا يعود بارباح لخزينة الدولة .

والخصخصة هي خروج الدولة من العمليات الانتاجية وبيع المؤسسات العامة حتي ولو كانت رابحة ويتم البيع في بعض الاحيان بأسعار مجزية وتنتقل الملكية في كثير من الاحيان الي مالك أجنبي فتم تحرير الدولة من قطاع الخدمات كالطرق والتعليم والصحة ولكن كان هذا بالطبع علي حساب الفئات والشرائح الضعيفة كما ألغت الدولة الدعم الحكومي للسلع والخدمات وأصلحت النظام المصري وألغت الربا وحاولت معالجة التضخم مما ساعد علي الحراك الاقتصادي وجلب مزيد من الاستثمارات الاجنبية (٢) .

والخصخصة تعني التصرف في المرافق الحكومية بغرض تغيير وضعها الاداري وليس تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص فحسب وذلك لتحقيق مبدئين هما: ١. زيادة الإنتاج ٢. رفع الكفاءة الادارية والفنية . وقد نشأ النشاط الاقتصادي أصلاً علي جهود القطاع الخاص منذ الاستعمار لكنه في العام ١٩٧٠م اتجهت الدولة بكيلائها الي العمل المباشر في الانتاج وادارة المؤسسات التي أممت آنذاك مما أدى إلي توسع وترهل وظيفي للقطاع العام حتي أصبحت عبئاً ثقيلاً علي الدولة وحدث عجز كامل في أكثر من مائتي مؤسسة .

ولما جاءت ثورة الانقاذ واجهت الأمر بشجاعة وأصدرت قانون التصرف في المرافق العامة الحكومية (٢) .

المحور الثاني

أهداف ودوافع وأساليب الخصخصة

تختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وطبيعة الخدمة التي يراد خصخصتها وتلك الاهداف التي تؤثر في نموذج التحويل وأساليب الخصخصة وفي التوقيت والمدة الزمنية للتنفيذ . تدل معظم التجارب للدول على التركيز على الاهداف الاقتصادية التي تريدها هذه الدول من جراء تطبيق سياسة الخصخصة كجزء من برنامجها للإصلاح الاقتصادي أو نتيجة لضغوط خارجية من صندوق النقد الدولي لتصحيح مسارها الاقتصادي للحصول على بعض المساعدات الاقتصادية والفنية والقروض من المنظمات الدولية الأجنبية . وبعض الدول تتجه للخصخصة نتيجة لتحول الدولة من الاقتصاد الاشتراكي الى نظام اقتصاديات السوق الحر والبعض الآخر يهدف الى الحد من دور القطاع العام وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتخفيض العبء على الدولة وزيادة المنافسة في النشاط الاقتصادي وتحسين الكفاءة والفاعلية .

أهداف الخصخصة :

من أهم أهداف الخصخصة ما يلي :

رفع الكفاءة الادارية والفنية للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية العامة لزيادة الانتاجية وإدارتها بإسلوب إقتصادي فعال .
الحد من العجز في الموازنة العامة للدولة .
زيادة الإيرادات الحكومية من عائدات الخصخصة .
إيقاف إنفاق الدولة من الإنفاق على المشروعات الخاسرة .
تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية والوطنية .
تخليص المؤسسات العامة من أشكال الفساد والمحسوبية والرشوة والإعتماد على الكفاءات المدربة والمؤهلة .
القضاء على ظاهرة الترهل والتردي وتدني الإنتاج .
تعزيز قوى السوق وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار .
يحقق بيع الشركات الحكومية في اكتتاب عام الى توزيع واسع للأسهم بين المواطنين وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة .
تحسين مستوى جودة ونوعية المنتجات في السلع والخدمات (١) .

الأسباب والدوافع لأتباع سياسة الخصخصة :

إن العوامل الأساسية التي دفعت حكومات الدول النامية لتطبيق سياسة الخصخصة

ما يلي :

أولاً : الدافع الاقتصادي : أن الانظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد علي آليات السوق والمنافسة وتزيد من الكفاءة وترفع الفعالية ومعدلات الاداء وتزيد من الجودة وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة وذلك بتحويل بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات قطاع خاص.

ثانياً : الدافع المالي : تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقة علي عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الانفاق العام بقدر الامكان ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها . ولذلك فإن برامج الخصخصة تهدف إلي تخفيض الانفاق العام للدولة والقضاء علي العجز الكبير في موازين المدفوعات .

ثالثاً : الدافع السياسي والقانوني : تؤدي الخصخصة في ظل أسواق مفتوحة الي القضاء علي الشعارات السياسية الرنانة والبراقة والتي يميل الاشتراكيون والبيروقراطيون الي استخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة ولكن ثبت فشلها .

رابعاً : الدافع الاجتماعي : يري البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وايجاد الحافز الشخصي للانتاج والقضاء علي السلبية وعدم الإلتزام بالقواعد وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل . كما تؤدي الخصخصة الي القضاء علي التلاعب الاجتماعي في اشكال المحسوبية وعدم المحاسبة علي الاهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص أقدر علي محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله ١ .

أساليب الخصخصة :

أن عملية التحول من القطاع العام للقطاع الخاص لا تتم من خلال اسلوب واحد بل هناك العديد من الاساليب يمكن لكل دولة أن تختار منها ما يتلاءم مع اهدافها العامة وطبيعة مؤسساتها ومن هذه الاساليب الاتي :

أولاً : أساليب خصخصة الادارة :

تهدف خصخصة الادارة الي تحسين أداء وكفاءة مؤسسات القطاع العام من خلال إدارتها وفق أسس وتقنيات ادارة شركات القطاع العام ويمكن خصخصة الادارة بأساليب متعددة تأخذ مسميات مختلفة وفقاً لاختلاف طبيعة وشروط العقد المبرم بين الحكومة والقطاع الخاص وفيما يلي استعراض هذه الاساليب :-

أ. عقود الادارة :

يتم بموجب هذه العقود تحويل حقوق الادارة فقط الي الشركة الخاصة حيث تبقى الملكية بحوزة الحكومة . كما أن القطاع العام يبقى مسؤولاً عن نفقات التشغيل والإستثمار وتحصل الشركة الخاصة علي رسوم مقابل خدماتها ولا تتحمل المخاطر

التجارية المتعلقة بالخسائر .

ب. عقود التأجير :-

تقوم الحكومة بتأجير إحدى مؤسسات أو مشاريع القطاع العام الي القطاع الخاص وفقاً لشروط معينة ولمدة محدودة وذلك مقابل إيجار يتفق عليه الطرفين وتقوم الشركة الخاصة وفقاً لهذا الاسلوب بتشغيل واستخدام أصول المؤسسة العامة والاحتفاظ بإيراداتها المتحققة خلال الفترة المتفق عليها والشركة الخاصة تتحمل المخاطر التجارية مما يحفزها علي تحسين أداء وكفاءة المؤسسة العامة المخصصة .

ج. عقود الامتياز :-

تقوم الحكومة بمنح الحق للمستثمر في القطاع الخاص دون غيره لتقديم خدمة معينة وفق شروط متفق عليها ولمدة محدودة ويقوم صاحب الامتياز ببناء وتشغيل وتطوير المشروع علي أن يتم أولولة اصول المشروع الي القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز وصاحب الامتياز مسؤول عن كافة النفقات الرأسمالية وتحقيق الارباح . يعطي صاحب الامتياز حق الاحتكار بحيث يمارس نشاطه دون أن يتعرض لضغوط المنافسة .

أهم أنواع عقود الامتياز :-

اسلوب البناء - التشغيل - التحويل (Build - Operate - Transfer) Bot
اسلوب البناء - التمليك - التشغيل ((Build - Ourn - Operate ((Bot
اسلوب البناء - التحويل - التشغيل ((Build - Transfer- Operate ((Bot
اسلوب البناء - التمليك - التشغيل - التحويل - Build - Ourn - Operate- Bot
((Transfer ((Bot

ثانياً : أساليب خصخصة الملكية :-

تستخدم هذه الأساليب لبيع مؤسسات القطاع العام بشكل كامل أو جزئي الي القطاع الخاص علي النحو الآتي (١) :

رسم يوضح أساليب الخصخصة

البيع المباشر لأفراد أو شركات	التصفية أو الدمج	البيع للإدارة والعاملين
أساليب الخصخصة	منح الملكية والقسائم	
شركات مساهمة عامة	أساليب اخري	التشغيل والإدارة والتأجير

المحور الثالث

الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية لسياسة الخصخصة

هناك العديد من الآثار المترتبة علي تطبيق برامج الخصخصة علي مستوى المشروعات بزيادة مستوى الجودة الانتاجية للمشروعات حيث ترتفع إنتاجية المشروعات الخاصة الفردية ويتحسن مستوى الجودة بعد خصخصتها ونظراً للمزايا العديدة والكفاءة الادارية في ظل الملكية الخاصة والزيادة في تدفق الانتاج يؤدي إلي خفض الأسعار وزيادة الكفاءة تؤدي الي احتواء الفجوة التضخمية .

وإن نجاح المشروع في زيادة كفاءة الانتاجية وتحسين الجودة مرهون بالقدرة علي متابعة التنفيذ الجيد للخطط الموضوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة حدة المنافسة والقضاء علي الاحتكار حيث يواكب عملية الخصخصة زيادة نطاق المنافسة . إن للخصخصة آثار إيجابية بشأن زيادة المنافسة بين المشروعات مؤداها العمل علي الثبات في السوق والصمود أمام المنافسة المحلية والأجنبية مما يترتب عليه زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع وتحسين أدائه وجودة المنتج مما يكون له أثر ايجابي علي الملاك المنتجين والمستهلكين وأيضاً العاملين وكذلك يتم القضاء علي المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي .

وتختلف الآثار الاقتصادية للمنشأة المخصخصة والتي تظهر علي المستهلكين في المجالات التالية:

عندما يتم تخصيص مشروعاً كان يتعرض للخسائر بسبب عدم الكفاءة فيبزل هنا مالكي المشروع الجدد قصارى جهدهم لتقديم أسعار اقتصادية معقولة ورفع مستوى كفاءته وبالتالي يتحقق فائض من المنتج .

أحياناً يتمتع مشروع ما بوجود قوى الاحتكار إلا أنه يحقق أرباحاً ضئيلة وفي بعض الأحيان يتعرض للخسارة بسبب عدم الكفاءة ومع تخصيص هذا المشروع وتحمله للعمل في بيئة تنافسية إلى جانب تحسين كفاءة المنتج من ناحية الكم والكيف بعد الخصخصة وهو ما يؤدي الى زيادة الرفاهية العامة .

وعلي مستوى المستثمرين : لا شك أن للخصخصة آثاراً إيجابية من حيث توفير فرص طيبة لصغار المدخرين والمستثمرين للاستثمار والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات العامة المطروحة للبيع وكذلك توفير الفرصة لكبار المستثمرين للاستثمار في الشركات العامة التي يتم خصخصتها .

أما علي مستوى العمالة : أهم الآثار الايجابية التي تترتب علي الخصخصة تغير العلاقة العمالية داخل المشروع بعلاقة ارتباط العمال بالمشروع والتمتع بكافة الحقوق

والمزايا مما يجعلهم يهتمون بتحقيق أكبر ربح ممكن والانضباط في العمل والقيام بعملهم علي الوجه الاكمل والعمل بدقة وإتقان لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة وتحسين جودة المنتج وتحقيق الربح الوفير .

أما بالنسبة للاقتصاد : تتحقق مزايا عديدة للاقتصاد القومي من حيث زيادة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية وتحسين مستوى المنتجات وبالتالي زيادة الناتج القومي .

وعلي المستوى الكلي هناك آثار مترتبة علي تطبيق برامج الخصخصة يمكن قياس اثرها من خلال قياس العديد من المؤشرات أبرزها :

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي .
- حجم الاستثمار الكلي وخصوصا الاستثمار الاجنبي .
- مؤشرات المالية العامة بتخفيض أعباء الموازنة العامة .
- معدل تخفيض العمالة يؤدي الي زيادة معدل البطالة نتيجة لعمليات تسريح العمالة الفائضة عن حاجة المؤسسات التي يتم خصخصتها .
- تطور الأسواق المالية المحلية .
- مستوى الرفاهية .
- توزيع الدخل والثروة .

الآثار الاقتصادية :

تحسين مستوى كفاءة المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها مما يؤدي الي تخفيض الاعباء المالية التي كانت تمولها الدولة .

إيقاف الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدولة لمؤسسات القطاع العام لمساعدتها علي الاستمرار في تأدية مهمتها .

زيادة الإيرادات الحكومية بالعائدات الناجمة عن الخصخصة .

تخفيض جميع المديونية الخارجية وابعائها من الفوائد .

حشد المدخرات المحلية وتوظيفها في أسهم المؤسسات العامة التي يتم خصخصتها والحد من إهدار المدخرات القومية .

تشجيع رؤوس الاموال المحلية الهامة علي العودة للاستثمار في المؤسسات التي يتم خصخصتها .

تطوير الأسواق وتعميقها وخصوصاً أسواق المنتجات وأسواق الاسهم والسندات .

توسيع قاعدة ملكية الاسهم والمشاركة في العملية الانتاجية .

تقليل مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول علي الإئتمان المطلوب لتمويل استثماراته .

التخلص من البيروقراطية والاجراءات الروتينية واشكال الفساد والمحسوبية المنتشرة في المؤسسات العامة .

تركز النشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من المجتمع والخصخصة هي إستبدال الاحتكارات العامة بالاحتكارات الخاصة .

اقتصاد منافع الخصخصة المتمثلة في زيادة الأرباح في المؤسسات المخصصة.
توجيه الخصخصة في النشاط الاقتصادي لخدمة مصالح المستثمرين الأجانب .
إيجابيات الخصخصة :-

تنمية الموارد الاقتصادية المتطورة والمتقدمة وتنمية المبادرات الفردية والسعي وراء الربح الكبير من خلال زيادة الإنتاج والانتاجية .
توسيع مظلة القطاع الخاص وقاعدة الإنتاج من خلال إتاحة المجال لزيادة عدد الهيئات المنتجة بالإضافة إلى زيادة عدد أصحاب رؤوس الأموال الداخلة في الإنتاج السلعي والخدمي وزيادة دخول المنتجين .
تؤدي الخصخصة إلى إعادة توزيع العاملين في المشروعات بحسب وفق الحاجة الحقيقية للأيدي العاملة مما يؤدي إلى عدم المبالغة في تكديس وترهل العاملين في المشروعات وتخفيف العبء .
تساعد الخصخصة الحكومات للتفرغ للإدارة العامة والحكم وتتخلص من مشاكل إدارة المشروعات الاقتصادية .

سلبيات الخصخصة :

تسريح وتشريد جزء من العاملين في المشروعات العامة لوجود عمالة فائضة في هذه المؤسسات تم توظيفها نتيجة لأسباب سياسية واجتماعية ولم توظف لأسباب اقتصادية.
بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيمة السوقية لها وذلك لصعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق وقد يحدث إقياف وتعطيل المصانع المخصصة لأسباب يكتنفها الغموض .
ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان للشركات التي تمت خصخصتها حيث تؤدي إلى ارتفاع مديونية الشركات المراد خصخصتها .
إذا لم يتم تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام الذي سيتم تحويله إلى القطاع الخاص فإن ذلك سيؤدي إلى ابتعاد الخصخصة عن هدفها الحقيقي المتمثل بزيادة الانتاجية والكفاءة .

المحور الرابع

الدراسة التطبيقية والتحليلية

تأتي سياسة الخصخصة كأحد الدعائم الأساسية لخلق بيئة مؤاتية وفتح آفاق جديدة للإستثمار ، وفي هذا الإطار فقد صدر قانون التصرف في مرافق القطاع العام في عام ١٩٩٠ م كما صدرت لأئحة التصرف في مرافق القطاع العام ١٩٩٢ م و كان الغرض في ذلك هو تحقيق الإصلاح الإقتصادي وزيادة مساهمة هذه المرافق العامة في الناتج المحلي الإجمالي و تفعيل دورها في التنمية الإقتصادية الأمر الذي يستلزم توزيعاً أفضل للمسؤوليات بين الحكومة و القطاع الخاص الشعبي و الفردي وقد شمل التصرف في الوحدات التابعة للقطاع العام أنماطاً متعددة مثل: البيع ، إعادة الهيكلة على أسس تجارية ، المشاركة ، الإيجار المباشر والتصفية و تحويل الملكية للولايات أو بعض التنظيمات ، دمج مؤسسات و إنشاء و تأسيس شركة خاصة أو عامة في إطار القطاع العام و يتم ذلك بواسطة اللجنة الفنية للتصرف في القطاع العام (٧) .

جدول رقم (١) يوضح المرافق التي نص البرنامج على خصخصتها في العام ٢٠٠٠ م :

اسم المرفق	آلية التصرف
القطاع الزراعي	
١ . مشروع الجزيرة :	
أ. سكك حديد الجزيرة	تبقى تحت مظلة المشروع و تعمل على أسس تجارية
ب. المحالج	شركة مساهمة عامة
ج. المخازن	تبقى تحت إدارة المؤسسة تعمل على أسس تجارية
٢ . مؤسسة الرصد الزراعية	
أ المحالج	شركة مساهمة عامة
٣ . مؤسسة حلفا الجديدة	
أ المحالج	شركة مساهمة عامة
٤ . قطاع النقل	
هيئة السكة حديد	إجراء دراسة لإعادة هيكلة الهيئة و التوجيه بشأن الأقسام التي تبقى و التي يتم إستخصاصها على أسس تجارية و إمكانية الإستفادة من الشركات الهندسية في عمليات الصيانة .
القطاع المصرفي	
١ . بنك النيلين للتنمية الصناعية	إعادة هيكلة

٢. البنك العقاري السوداني	دراسة و ضعية
٣. بنك التنمية التعاوني	يطرح نصيب الحكومة للبيع بعد تحويله لشركة مساهمة عامة
٤. بنك الثروة الحيوانية	يستمر طرح أسهم الحكومة للبيع
٥. البنك الزراعي	إعادة هيكلة

المصدر : اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (٧) .
خطة عام ٢٠٠٠م للخصخصة إستهدفت تغطية حوالي ١٤ مرفق تمثل ٥٠% من مرافق القطاع المتبقية من برامج التصرف و قد غطى البرنامج كل القطاعات وفق الجدول الآتي :

جدول رقم (٢) المرافق المدرجة في خطة التصرف خلال الفترة (٩٨ - ٢٠٠٠م)

الرقم	المرفق	آلية التصرف	موقف التنفيذ
١	إدارة الهندسة بمشروع الجزيرة		جاري العمل في تجهيز البيانات
٢	إدارة الهندسة الزراعية بمؤسسة حلفا الجديدة الزراعية		
٣	إعادة الهندسة الزراعية بمؤسسة الرصد الزراعية		
٤	محالغ مؤسسة الرصد الزراعية	البيع	طرح عطاء لبيع المحالغ
٥	المؤسسة العامة للنقل الميكانيكي	التصفية الكاملة	تم البيع
٦	شركة الخطوط الجوية السودانية	تحويلها لشركة مساهمة عامة	جاري البحث عن شريك إستراتيجي
٧	مصنع نسيج نبالا - كوستي		
٨	محالغ مشروع الجزيرة		
٩	محالغ مؤسسة حلفا الجديدة		
١٠	المؤسسة العامة للري و الحفريات		
١١	شركة الخطوط الجوية البحرية السودانية	تحويلها لشركة مساهمة عامة	تم الرد النهائي
١٢	مصنع الكيماويات	البيع	طرح في عام للبيع
١٣	هيئة السكة حديد	إستخصاص السبك و مصنع الأكسجين و تصفية ورشة التجارة	شكلت لجنة للتصرف

المصدر : اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (٧) .
كما نشير إلى أن المؤسسة العامة للطباعة و النشر لم تكن مدرجة ضمن برنامج التصرف و تم إدراجها مؤخراً في البرنامج بقرار من مجلس الوزراء و شكلت لجنة لتحويلها الى شركة مساهمة عامة و لازالت اللجنة تواصل أعمالها .
وكذلك شركة الخطوط الجوية السودانية تم بيعها و إرجاعها مرة أخرى الى القطاع

العام لظروف خاصة بالشركة و مجلس الادارة بالإضافة الى خصخصة طالت خط ملاحي جوي سوداني هدية من الحكومة البريطانية تم بيعه وقد أحدث هذا التصرف ضجة كبرى و هو خط (هسرو) وهو من من أهم الخطوط الجوية السودانية و لم يتم إرجاع ٥٠% منه و هو خط ذو أهمية يربط الخرطوم - القاهرة - لندن ، أما بالنسبة لمصنع نسيج كوستي و الدويم تم تأجيرهما لشركة هندية تعمل بشركة جيااد للصناعات و لازال العمل يجري لتأهيل المصنعين و تشغيلهما. وكذلك الحال مصنع نسيج نيالا .

أما بالنسبة لخطوط السكة الحديد تم تأجيرها وتأهيل العربات الساحبة و القطارات و تأهيل البنية التحتية لخطوط السكة حديد بواسطة شركات تعمل في هذا المجال و الرؤية للإستفادة القصوى من سكة حديد السودان ، بالإضافة لجلب قطارات جديدة .

أما بالنسبة لمشروع الجزيرة : فقد بث تلفزيون السودان ورقة عمل اللجنة الفنية للخصخصة بعنوان الاستخصاص بمنبر سونا في يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١٢/٢٠ م تحدث فيها رئيس اللجنة الفنية للخصخصة الأستاذ / عبد الرحمن نور الدين مصطفى وترأس الجلسة الخبير الاقتصادي د/ بابكر محمد توم رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني حيث تحدث رئيس اللجنة عن أهداف الخصخصة ودورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وما أحدثته من نمو وزيادة للإنتاج وإستيعاب للعاملين وجودة للإنتاج والمنافسة في السوق العالمي والمحلي أضاف بأن ما ورد الي اللجنة بغرض التصفية والبيع أو تحويلها الي شركات مساهمة عامة تطرح أسهمها في سوق الاوراق المالية بلغ عدد الشركات التي تم ادراجها في برنامج الخصخصة ١٤٠ شركة ومنشأة وتبقى عدد ٨ شركات أربعة منها بالخارج وسوف يتم العمل فيها وتحدث عن العمالة التي فقدت وظائفها جراء الخصخصة حيث بلغ عددهم ٢٨ ألف عامل كما أن هذه الشركات التي تم خصخصتها قامت بتوظيف عمالة بلغ عددها ٧٨ ألف عامل وتم سداد كل المديونيات للشركات والمنشآت واستحقاقات العاملين للشركات والمنشآت التي تم خصخصتها نهائياً. وكذلك تحدث عن الزيادة في الإنتاج بعد الخصخصة وبالذات في مصنع أسمنت ربك حيث بلغت الزيادة من ٢٤٠ ألف طن إلي ١٠٥٠ مليون وخمسون ألف طن والنسيج والسكر وسوف يتبع اسلوب المشاركة وأوضح أن كل الشركات والمنشآت التي تم خصخصتها لأسباب ضعف الانتاجية وعدم مواكبة الإنتاج من حيث الجودة بالإضافة الي تهالك الآليات التي تستخدمها . وأيضاً كونت لجنة لتصفية مصنع أسمنت عطبرة و عرض التقرير على اللجنة العليا وقررت طرح المصنع في عطاء عام و تقدمت عدة جهات ورسى العطاء لشركة دال للأسمنت (٧) .

وأيضاً مصنع أسمنت ربك تم بيعه لشركة النيل للأسمنت . وكذلك هيئة النقل النهري كوستي تم بيعها لشركة النيل للنقل النهري المحدودة .

وبالخصخصة يتقلص دور الدولة في دائرة الإنتاج وخروج الدولة من مسألة بائع

ومشتري . كما تحدث عن مشروع الجزيرة وتضائل دوره وتهالكه منذ ١٩٧٠م وتعرضه لخسائر كبيرة والدولة الان تدفع لمشروع الجزيرة الضخم الذي تبلغ مساحته ٢,٢ مليون فدان جملة رواتب تبلغ ٦٨ مليون جنيه سوداني دون إيرادات تغذي خزانة الدولة . وقد قامت اللجنة الفنية بزيارة مشروع الجزيرة بهدف الوقوف علي حاله ووجدت أصوله متهالكة ومنازله منهارة ومتصدعة ووجدت اللجنة ٦١٢٤ منزل تم تسليم السكة حديد وورشة الهندسة الزراعية ١٢٠٠ منزل بحالة جيدة ومتبقي المنازل تم تسليمها لادارة المشروع وايضاً وجدت سكة حديد متقطعة ومتهالكة كان طولها في السابق ١٢٠٠ كيلو والموجود منها الان علي الأرض ٢٢٨ كيلو ومتبقي الاصول بأقسام الشرطة معروضات. وذكر أنه لابد من إعادة سيرته الاولى كما وعد رئيس الجمهورية ولا بد من خصخصة جزء من مشروع الجزيرة والسكة حديد وايضاً ذكر خصخصة قصر اللؤلؤ وشركة النصر للمقاولات وذكر أن سياسة الخصخصة سوف تطل كل المؤسسات والشركات ولا كبير علي الخصخصة . أما فيما يتعلق بالخطوط الجوية السودانية تمر بظروف خاصة وتتعرض لضغوط خارجية كالحظر والان تم تشكيل مجلس الادارة وإعادة المدير العام واختتم حديثه بأن هناك ٨٠ مؤسسة وشركة سوف يتم خصخصتها في السنوات المقبلة (١١) .

وتحدث الخبير الاقتصادي د/ بابكر محمد توم عن عدم خصخصة مطابع سك العملة لخصوصيتها في القطاع العام وايضاً بعض المطابع تملكها الدولة ككتيبة استراتيجية في حالة توقف القطاع الخاص عن العمل لكي تقوم الدولة بالدور العام وتسد الفجوة والفراغ (١١) .

أما برنامج الإستخصاص للعام ٢٠٠٢م شمل المنشآت الآتية (٨) :

شركة الخطوط الجوية السودانية .

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة .

فندق قصر الصداقة .

مصنع أسمنت ربك .

البنك العقاري السوداني .

بنك الخرطوم .

مصنع أسمنت عطبرة .

مسلخ الكدرو .

المؤسسة العامة للطباعة و النشر .

جدول رقم (٢) يوضح الأداء الفعلي لعائدات برنامج الأستخصاص لعام ٢٠٠٢م

/٢٠٠٣م - مليون دولار :

الرقم	البيان	الأداء الفعلي		آلية التصرف
		٢٠٠٢	٢٠٠٣	
١	البنك العقاري	١٩٧٧	١٩٧٧,٤	بيع
٢	الشركة السودانية للمناطق الحرة	٢٤٧٩	٧١٤٤,٣	تحويل لشركة مساهمة عامة
٣	الشركة الوطنية للطرق و الجسور	١٢١٣	-	تحويل لشركة مساهمة عامة
٤	فندق قصر الضيافة	٤٧,٣	٤٦٩٧	بيع
٥	فندق السودان الكبير	١٠٣	٤٧,٧	إيجار
٦	النقل الميكانيكي	١٥٨٣	-	تصفية
٧	المؤسسة العامة لتجارة السكر	٨١٤,٨	-	تصفية
٨	مصلحة المخازن و المهمات	٦٨٩,٢	-	تصفية
٩	المؤسسة العامة للطباعة و النشر	١,٠	١٥٠	بيع
١٠	أسمنت عطبرة	١٠٧٠	٨١٣٢,٢	بيع
١١	مسلخ الكدرو	-	٢٩,٥	بيع
١٢	أخرى	٢,٦	١٤٨,١	ديوان على القيد
١٣	الإجمالي	٩٩٧٩,٩	٢٢٣٢٦,٥	

المصدر : اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (٩) .

الجدول رقم (٣) أعلاه يشير إلى أن الخصخصة شملت البنوك والفنادق والشركات والمؤسسات ومصانع الأسمنت والمسالخ وذلك وفق أساليب البيع بتحويل الملكية والبيع بنظام التشغيل الإيجاري وتحويل الملكية إلى شركة مساهمة عامة والتصفية مما ترتب عليه آثاراً إيجابية للخصخصة .

جدول رقم (٤) يوضح عائدات الخصخصة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م - مليون دولار:-

الرقم	البيان	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	آلية التصرف
١	الشركة الوطنية للحفر و الأستثمار	٢,١	١٠٧,٤	تصفية
٢	المخازن و المهمات	٢٣٥,١	-	تصفية
٣	المؤسسة العامة لتجارة السكر	٢٠٤٩	٣٤١,٣	تصفية
٤	النيل للأسمنت - رينك	٧٢٣	٥٥٠	بيع
٥	الشركة الوطنية للطرق و الجسور	٣١٢٠	-	شركة مساهمة عامة
٦	الشركة السودانية للبناء و التشييد	٧٤,٨	-	تصفية
٧	الشركة السودانية للاتصالات(سوداتل)	٥٩٢٨	-	بيع أسهم
٨	الشركة الوطنية لتنمية موارد المياه	-	٦٥,٥	تصفية
٩	الفندق الكبير	-	١٠٣,٢	إيجار
١٠	شركة أسمنت عطبرة	-	٥٤,٣	بيع
١١	شركة شيباك للنقل	-	٠,٨	تصفية
١٢	البنك العقاري	-	-	بيع
١٣	الشركة السودانية للمناطق و الأسواق الحرة	-	-	تحويل لشركة مساهمة عامة
١٤	فندق قصر الضيافة	-	-	بيع
١٥	النقل الميكانيكي	-	-	تصفية
١٦	المؤسسة العامة للطباعة و النشر	-	-	بيع

١٧	مسلخ الكدرو	-	-	-
١٨	أخرى	١٢٦,٥	-	ديون على قيد
		١٢٢٦٩,٦	١٢٢٢,٥	

المصدر : اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (١٠)

الجهة المنفذة للخصخصة تتكون من جهاز منوط به التصرف في مرافق القطاع العام من اللجنة القومية وفق قانون التصرف ١٩٩٠ م حيث تصدر اللجنة القومية توصياتها وترفع الى اللجنة العليا للموافقة عليها ومن ثم ترفع لمجلس الوزراء لإتخاذ القرار النهائي بالتصرف ومن ثم يتم تنفيذه عبر الأمانة العامة وفق برنامج زمني للخصخصة .

بلغ إجمالي مصروفات الخصخصة حوالي ٨,٧ مليار دينار سوداني في عام ٢٠٠٥ م مقابل ٥,٩ مليار دينار سوداني عام ٢٠٠٤ م بنسبة إنخفاض بلغت حوالي ٢٢٪ و تتمثل المصروفات في إستحقاقات العاملين بعد إلغاء وظائفهم ومديونيات على المنشأة التي تم خصخصتها بالإضافة الى تكلفة عمل اللجان (١٠) .

بلغ إجمالي عائدات الخصخصة ١٢٢٢,٥ مليون دينار سوداني عام ٢٠٠٥ م مقارنة بحوالي ١٢٢٦٩,٦ مليون دينار سوداني عام ٢٠٠٤ م أي بنسبة إنخفاض بلغت ٩٠٪ (١٠) .

أولاً : النتائج :

١. قطع السودان شوطاً كبيراً في برامج الخصخصة بنسبة بلغت ٦٥٪ مع مراعاة التدرج في الخصخصة للوحدات التابعة للقطاع العام بهدف تحقيق الإصلاح الإقتصادي وتوزيع المسؤولية بين الحكومة و القطاع الخاص تمشياً مع سياسة التحرير الإقتصادي و تهيئة المناخ لمواجهة عصر العولمة .

٢. بلغ عدد الشركات التي تم إدراجها في برنامج الخصخصة ١٤٨ شركة ومنشأة وتم التخلص من ١٤٠ شركة وتبقى عدد ٨ شركات أربعة منها بالخارج وسوف يتم العمل فيها وفق الجدول المعد لذلك وسياسة الاستخصاص سوف تسري علي ما تبقى من شركات ومنشآت يبلغ عددها ٨٠ شركة ومنشأة .

٣. نتج من سياسة الاستخصاص فقدان وظائف وتشريد عاملين بلغ عددهم ٢٨ ألف موظف وعامل ولكن بالمقابل هذه الشركات التي تم خصخصتها قامت بتوظيف عمالة بلغ عددها ٧٨ ألف موظف وعامل (١١) .

٤. ما نتج عن الخصخصة زيادة الانتاج والانتاجية كماً ونوعاً مثال لذلك مصنع أسمنت ربك ومصانع السكر التي تمت خصخصتها (١١) .

٥. توفير مبالغ كانت تدفعها حكومة السودان لمنشآت القطاع العام بالرغم من ضعف الإنتاج و إزدیاد تكلفة المنتجات الوطنية مما ينعكس سلباً على مردود العائد و حدوث

خسارة تتحملها حكومة السودان و يترتب عليها عجز في الميزانية نتيجة لسداد مديونيات و خسائر المنشآت التي تشكل عبء على حكومة السودان .

ثانياً : التوصيات :

١. لابد من إقناع المواطنين بفوائد وعائدات الخصخصة وأهمية سياسة الخصخصة في القضاء على الترهل و ضعف الإنتاج و ترك الدولة لتقديم خدمات الدفاع و الأمن و توعية الجميع بسياسة الخصخصة .

٢. تطبيق سياسة الخصخصة بالطرق و الاجراءات الصحيحة و تجنب الطرق الملتوية و تجويد الممارسة و التطبيق و الدراسة المتأنية للمؤسسات التي يراد خصخصتها .

٣. إيجاد الشركات الوطنية الجادة و الابتعاد عن الشركات المدمرة التي تسعى لتعطيل المصانع و تشريد العاملين بها و خلق ضعف في الإنتاج .

٤. معالجة السلبيات التي تواجه سياسة الخصخصة و إتباع الاجراءات المناسبة لتجويد الأداء في نظام سياسة الإستخصاص و تأييد المؤيدين و إقناع المعارضين لهذه السياسة الإقتصادية .

٥. توسيع دائرة القطاع الخاص وإفساح المجال لهذا القطاع بهدف زيادة الإنتاج و الانتاجية و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و بالفعل تم زيادة الإنتاج و الانتاجية .

الخاتمة :

سياسة الإستخصاص من السياسات الإقتصادية التي سادت في الدول المتقدمة و الدول النامية بهدف سياسة الإصلاح الإقتصادي و هي تعني عملية تحويل الملكية العامة جزئياً أو كلياً الى الملكية الخاصة و يهيئ ذلك لوضع يتم فيه الإعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام . أو بمعنى آخر إعادة توزيع الأداء بين القطاعين العام و الخاص بهدف رفع القدرات الإنتاجية و تنشيط القطاع الخدمي الى الحد الذي يضمن أعلى درجات الكفاءة و المنافسة و تحقيق الأهداف العامة على المستوي الإقتصادي الكلي بتخفيض عجز الموازنة العامة و إمتصاص السيولة النقدية للمحافظة على معدلات تضخم مستقر و المساهمة في دعم الخزينة العامة للدولة و تحريك نشاط السوق و خلق المنافسة في الأنشطة الإقتصادية بتحريك الطاقات المعطلة .

المراجع والتقارير والدوريات :

أولاً المراجع :

إبراهيم عواد الشاقبة - أثر الخصخصة على إدارة تطوير المنتجات - دار البازوري العلمية للنشر / عمان ٢٠١٣ م .

بشير محمد بشير - التحولات الكبرى في السودان - مؤسسة الصالحاني - دمشق ٢٠٠٢ م .

زكريا بشير إمام - جوانب من النظرية الإقتصادية في الإسلام - الخرطوم

- ٢٠٠٦م .
عبد الله العلي النعيم - دور القطاعين العام والخاص و الجمعيات الخيرية في تفعيل
المسؤولية الاجتماعية الرياض ٢٠١٠ م .
عمران عباس يوسف عبد الله - العولمة و إقتصاد السودان - دار عزة - الخرطوم
٢٠٠٨ م .
نجاح عبد الحليم عبد الوهاب أبو الفتوح - الإقتصاد الإسلامي النظام و النظرية
- أريد الأردن ٢٠١١ م .
ثانياً : الدوريات والتقارير والورش :
العرض الإقتصادي - وزارة المالية و الإقتصاد الوطني - الإدارة العامة للسياسات
الإقتصادية و البرامج ٢٠٠٠ م .
العرض الإقتصادي - وزارة المالية و الإقتصاد الوطني - الإدارة العامة للسياسات
الإقتصادية و البرامج ٢٠٠٢ م
العرض الإقتصادي - وزارة المالية و الإقتصاد الوطني - الإدارة العامة للسياسات
الإقتصادية و البرامج ٢٠٠٣ م .
العرض الإقتصادي - وزارة المالية و الإقتصاد الوطني - الإدارة العامة للسياسات
الإقتصادية و البرامج ٢٠٠٥ م .
ورشة عمل اللجنة الفنية للتصرف في المرافق العامة بعنوان الأستخدام - منير
سونا ٢٠١٤ م Suna .

تصميم معايير إلكترونية لتقييم الأستاذ الجامعي بغرض تحسين الأداء ورفع الكفاءة

إعداد

(١) د. سيف الدين فتوح ×

(٢) أ. الصادق محمد آدم ××

ملخص الورقة :

أصبح استخدام أساليب ووسائل التقويم في مجالات الحياة المختلفة أمراً في غاية الأهمية عند كثير من المؤسسات والهيئات والمنظمات الحكومية على اختلاف مناهلها ومشاربها، وذلك لما للتقويم من أثر فعال في تحسين دور هذه المؤسسات وتلك المنظمات. ويسعى كثير من الجامعات ومعاهد التعليم العالية في البلدان المختلفة إلى تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بها، وذلك من خلال متابعة وتقويم ممارساتهم التدريسية. وهناك أساليب شائعة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس تستخدم كلها أو بعضها في الجامعات مثل: تقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وزملاء العمل. وتقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق حث المعلم نفسه على أن يقيم نفسه بنفسه، وذلك بتوفير بعض الأدوات العلمية والتربوية اللازمة لذلك. وتقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق تقويم الطلاب لأساتذتهم، ويعتبر هذا الأسلوب من أصدق الأساليب وأكثرها ثباتاً في تقويم عمل الأستاذ الجامعي ومهاراته المهنية والفنية.